

المقتطف

الجزء الثالث من المجلد التاسع

٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٥٥

١ مارس سنة ١٩٣٧

على ذكر شري

تحديد النسل

وأثاره الصحية والاجتماعية والروحية

أصدرت حضرة صاحب النضية مفتي الديار المصرية في يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٣٧ فتوى في هذا الموضوع لخصها جريدة « المصري » في عددها الصادر في ٢ فبراير في ما يلي : —
« من أبواب العائلات الكبيرة بين المسلمين وغير المسلمين أفراد كثيرون يشعرون بوطأة الإزمة الاقتصادية ويخشون للمستقبل وقلقات الأبناء من طعام وشراب وتعليم وقد دفعهم هذا الشعور إلى التفكير الطويل في الحذر والحيلة ومن الأمور الجوهرية التي فكّر فيها هؤلاء مسألة تحديد النسل فمن كان عنده ثلاثة من الأولاد مثلاً يلاقي الويل لكي يجعل منهم شيئاً صالحين في بناء الوطن ولكن أغلبية هؤلاء جميعاً يعرفون أن لهم ديناً قياً يربدون التوفيق بين نصوصه وتعاليمه وبين هذه المبادئ القاسية

« وإلى الآن لم يخط أحد من رجال الإسلام في السنين الأخيرة خطوة تشفي غليل هؤلاء جميعاً وتحدد الموضوع تحديداً واضحاً للأهالي والأطباء . وقد اتصل بنا إن حضرة صاحب النضية الأستاذ الشيخ عبد الحميد سليم مفتي الديار المصرية أصدر في يوم ٢٩ يناير الماضي فتوى خطيرة في هذا الموضوع يهيم منها :

« أولاً — يجوز بكل من الزوجين أن يتخذ من الوسائل ما يجوز دون حمل زوجته

« ثانياً -- يجوز لكل من الزوجين قبل نفع الروح في الجنين ، وهذا يحتاج إلى عدة أسابيع كما ترر الأطباء أن يتخذ من وسائل الادوية (من غير اضرار بصحة الزوجة طبعاً) ما يمنع الحمل عند وجود عذر مقبول كما نزل له وهذا على رأي بعض الفقهاء
 « ثالثاً -- باجتماع الفقهاء لا يجوز عمل او تصرف من شأنه اسقاط الجنين معه نفع الروح فيه

و نحن لا نعرض للموضوع من حيث علاقته بدين من الاديان السوية لان المنتظف نعمة غير دينية ، ولا من حيث تطبيقه في هذه البلاد او غيرها من البلدان ، لان مشكلة السكان والحمل علي زيادتهم كما في الدنيا واطاليا او ترك جلهم على الفارب كما في فرنسا وانكلترا وغيرهما ، من الحط التي تفررها بعض الحكومات متى رأيت الحاجة تلجئها الى ذلك . ولكن للموضوع نواحيه الصحية والاجتماعية والسوية ، وهي النواحي التي نبي ان نعالجها بايجاز في هذا المقال ، وليس لنا في الاصح شئت الموضوع من مختلف الكتب والمجلات ، جماعاً حاولنا ان نحفظ قيد التوازن بين اصحاب الآراء المختلفة والمذاهب المتناقضة

ان الحركات الاجتماعية الخطيرة في تاريخ ارتقاء العمران تبعت في الغالب عن دافع نفسي يملك مشاعر الانسان فيأخذ على الفضل سيل التفكير المحرر . فهي آناً حركات بولندا وبيتها في سيل التضحية دينية كاضهوية او شعورية بحق مهضوم كالثورة الفرنسية او تصور رفيع للفن الاعلى ينبت في جوانب النفس يدها في سيل تحقيقه غير ملتفة الى ما يخالها من اذى واضهاد كالاشراكية وما اليها . على ان حركة تحديد النسل تختلف عن هذه الحركات الاجتماعية في انها تتبع من معرفة علمية بوجود مخاطر صحية وسياسية واقتصادية تنجم عن كثرة النسل وتواليه يجب اجتنابها ، مع انها في دورها الأخير نحوأت نحو كبراً ناله اصحابها من مقاومة واضهاد وسجن وغرامة ولكن اساسها العلمي يجب ان لا ينفذ حين يسط مبادئها والامام يسير اقطابها وفكرة تحديد النسل ، ترتد كمنكرة اجتماعية الى مفكري اليونان الاقدمين بل والى ما قبل اليونان . اذ من المعروف ان التباثل التي لا تزال الى عصرنا الحاضر تبتش على البدوة تميل احياناً الى تحديد النسل بوسائل واساليب فظة ممجية اشهرها قتل الجنين او الطفل الوليد . وقد ذكر برسي سمث في مقال له عن سكان جزيرة هورن في غرب المحيط الهادى نشر في جورنال الجمعية البولينية انه ليس من بواعث خجل المرأة هناك ان تقتل وليدها وان هناك غير امرأة واحدة قتلت من ولدها ستة . ومن وسائلهم سحق الجنين بضبط جسم المرأة حيث الرحم بحجارة ثقيلة . وقد اشار الاستاذ كار صوندرز في مؤلفه « مشكلة السكان » الى ان قبائل بدائية مختلفة تعلم كيف تمنع الحمل وان ولدها قليل ، ولكنه لم يسط الكلام في هذه

الوسائل . والسكتب التي تعالج هذا الموضوع وتفصل التقاليد المتبعة في القبائل المسجوية كثيرة . اما في عهد اليونان فقد ذكر فلوطرخس مؤرخ النظم الاقدمين ان نيكراغوس مشرع سبارطة قضى بقتل جميع الاطفال الضعاف البنية رغبة منه في تنشئة شعب قوي . وأدرك افلاطون وارسطوطاليس الخطر الناجم عن كثرة الولد ، وخصوصاً من كان منهم في الاسرة الضعيفة فاقترحا اساليب متطرفة مختلفة لاجتنابه . ولكن طائف الليسان طاف بهذه الفكرة في الفروب الوسطى كما طاف باكثر الآراء التي ابتدعتها عقول اليونان ومخيلاتهم . حتى بعد نهضة السلم والنن في العصور الحديثة ظلت « كثرة النسل » شامراً لآلام أوروبا لان المفكرين حينئذ كانوا يرون ضمنها كل امة وحقوقها مرتبطتين اوثق ارتباطاً بعدد سكانها ، ولم يشد منهم الا اللورد باكون الفيلسوف الانكليزي الذي اشار اشارات متفرقة في مؤلفاته الى خطر النسل الكثير في اضماف الشعب وافقارو . وظل القول بأن قوة الأمة الحربية وحقوقها القومي مرتبطين بكثرة سكانها حتى القرن التاسع عشر ، لما قام مونتسكيو في فرنسا وبفياين فرنكلن في اميركا وغيرها في بلدان اخرى يحاولين ان يثبتوا آراء افلاطون وارسطوطاليس من مدقها ميئين ان في سرعة ازدياد النسل في أمة خطراً على رفاهيتها

ذلك انه اذا زاد عدد السكان في بلد من البلدان زاد عمرانه ولكن الى حد ما . لان كثرة الناس في البلاد تؤدي الى اتساع نطاق العمل والعناية باستنباط ثروة الأرض ورفع مستوى المعيشة . لذلك تبنى الحكومات التي تحكم بلداناً مترامية الاطراف قليلة السكان بدعوة الناس الى الهجرة اليها وترغيبهم في ذلك . ولكن لا يلبث ازدحام السكان ان يبلغ حداً تصبح الزيادة بعده خطراً على البلاد لانها تخفض مستوى المعيشة بدلاً من ان ترفعه ، ويكثر طلاب العمل حتى يزيدوا على ما تنسج له المعامل والتاجر . فترفع بينهم مبادئ الشيوعيين والفضويين ويكون المرتع خصباً أو يجهون الى التوسع والتبسط بالتوة فتكون الحروب واهوالها . وقد يثذر تمييز هذا الحد الفاصل بين الحمايين . لانه يختلف باختلاف البلدان وما بلغته من الرقي الصناعي والتجاري والزراعي . فبلاد في عرف الكنديين تحسب غاصة بالسكان بحسب الصينيون فليتهم لان هؤلاء تعودوا ان يروا ٤٠٠ نس او اكثر مزدحمين في بقعة من الارض مساحتها ميل مربع او اقل وعلى الرغم من ذلك اجمع علماء الاجتماع والاقتصاد على وجود هذا الحد في احوال ميئة فيبلغ عدد السكان عنده مبلغاً يمكنهم من التمتع بأرقى وسائل العداً وأعلى مستوى اقتصادي في مايشهم . وهذا العدد يتغير في كل بلاد بتقدم الحضارة فيها . فلو ان سكان الولايات المتحدة الاميركية كانوا منذ مائة سنة ١٣٠ مليوناً — كما هم الآن — لما كان ملاك الثروة والرخاء مرفرفاً فوقهم كما هو مرفرف الآن وما نسع عنه من كثرة العال المتعطلين عن العمل بينهم يرتد الى سوء توزيع الثروة لا الى

شدة ازدهام البلاد بأبنائها . وبلجيكا التي تكاد تمس بسكانها أكثر رخاء من بلاد فارس . مع أن ٦٥٩ هماً من سكان الاورب يفتون في ما مساحتها ميل مربع واحد من الارض يقابلهم ٦ في الثانية فإذا كانت البلدان المزدهرة بالسكان غير منتظمة انتظاماً اقتصادياً دقيفاً وعرضة في كل آن لانتقالات سياسية خطيرة لم يشعر الشعب شعوراً عاماً بازدهامه ووجوب توسعه . لأنه لا يجد متشاكماً من الوقت للانصراف إلى العمل وأدراك أن نطاق العمل في بلاده لا يتسع لجميع أفراد الأمة لسكوتهم . فإذا انتظمت هذه البلدان وامتد فوق ربوعها رواق السلام والطمأنينة أدرك أفراد الشعب ان الارض لا تتسع لهم ليجنوا من عملهم فيها ما يؤهلهم لكفاة بين الشعوب ككفاة جيرانهم فينظروا نظرة الطمع إلى البلدان التي يمكن أن تكون منفذاً لهم

فايطاليا مثلاً لما وجدت نفسها تكاد تنفجر من كثرة السكان بالقياس إلى موارد العيش فيها طلبت أرضاً تجعلها منفذاً لتسلايين من أبنائها وقد قال السنيور موسوليني في ذلك فيجب على ايطاليا ان توسع والأفقجرت . ولعل هذه الفكرة هي أقوى العوامل التي كلفت سياسة ايطاليا الخارجية في السنوات الاخيرة . وما يصدق على ايطاليا من هذا القيل يصدق على ألمانيا واليابان وقد كتب أحد الفلاسفة الاجتماعيين المحدثين كتاباً قال فيه ان الانحياز من البلدان المزدهرة بالسكان إلى البلدان قليلة السكان وما ينشأ عن ذلك من التصادم اكبر باعث على الحرب

ونكس القول بتحديد النسل في الصور السابقة ظل يترأخ بين الموت والحياة حتى جاء الأب « ملبوس » في آخر القرن الثامن عشر (١٧٩٨) ميدياً ان السكان يزدادون زيادة هندسية . وأما للزيادة الغذائية فلا تزداد الا زيادة حافية . ولذلك لا بد ان يحى . يوم يبلغ فيه سكان الأرض عدداً لا تكفي . واردها لتغذيته . وأودع رأيه هذا كتاباً الذي موضوعه « رسالة في مبادئ السكان » . ولما كان نشر هذا الكتاب موافقاً لدبوع المبادئ التي قامت عليها الثورة الفرنسية عني به المفكرون والكتتاب فرأج في فرنسا وأخذ يماذبه اشرفها وعلمها ، وذلك لان وسائل مختلفة كانت قد استبطت فيها لمنع الحمل وداعت بين طبقة الأشراف ، ولان طامة الأمة الفرنسية اقتنت بوجوب الاكفاد بالامرة الصغيرة . منعاً لتفيم الارض التي يملكها الأب على أبنائه ، وهذا يملك تناقص توسط المواليد في فرنسا من ذلك الحين . على ان وسائل منع الحمل لم تكن معروفة خارج فرنسا ولذلك اشار الاب ملبوس « بالامتناع عن الزواج » أو « تأخير الزواج » للمدد الاكبر « فدعوا إلى تحديد النسل . ومع ان مذهب ملبوس في ازدياد النسل وازدياد الغذاء قد قلب رأساً على عقب بعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ، ظلت النتائج التي وصل اليها عن الخطر الاجتماعي التاجم عن كثرة النسل سليمة على قدمها وتقلب الاحوال عليها

ولا يخفى ان آراءنا في الفصائل الاجتماعية تغير بتغير الصور . فالمرأة التي كانت في غير تاريخ، تعترض على قتل ولدها، في قبية جرت على ذلك، كانت امرأة غير فاضلة في عرف أقاربها وجيرانها . كذلك كانت كل امرأة امبرطية تحاول ان تعني ابنها الضعيف من الشدايد التي كان يمرض لها لآبات قوته وحته في الحياة كاسيرطي . فالفضيلة كانت ، عمل ما يصدر عنه الخير للمجتمع ، ولم يكن من خير سكان جزيرة ، او أبناء قبية رحالة ان يكثر نسلم ، كما انه لم يكن من خير لمبارطة ان يكون بين أبنائها ضايف او هذا كان رأي أقطابها حينئذ .

ولما ارتقى السران حل محل قتل الاطفال وسائل مختلفة للاجهاض كان لها مكانها في الفضة الاجتماعية في تلك الصور . فلما ذاعت تعاليم المسيحية التي تقول بأن كل نفس قابلة للخلاص صار من الاجرام قتل النفس ، ولذلك أصبح الاجهاض كقتل الاطفال جريمة لا تنظر . أما دعاة تحديد النسل فيعترفون بوجوب الامتناع عن قتل الاطفال او اجهاض الأمهات ، لان الاول في عرفهم اجرام صريح والثاني علاوة على ما فيه من اجرام يمرض الأم للآلم المبرح وخطر الموت . ولذلك يتادون بوجوب منع الحمل بطرائق ثبت خلوها من اي اعراض علي او صحي او اجتماعي عليها . أما البراهين التي يوردونها لتأييد دعوتهم فكثيرة نلخص منها ما يلي :

يرى بعض الثقات في موضوع الولادة وأمراض النساء وجوب اقتضاء سنتين الى ثلاث سنوات بين ولادة وأخرى حتى لا تعرض صحة الأم للخطر . واليك ما تقوله سيدة حالتها تمثل ألوف الحالات : « لا أزال في الثانية والعشرين من عمري ولكنني أم خمسة أولاد فقد ولدت ولداً كل سنة من حين زواجي الى الآن . لن أستريح قط وأشعر ان صحتي آخذة في الانحطاط يوماً بعد يوم » . وكتبت أخرى : « أنا اليوم أم ستة أولاد وقد أجهضت مرتين . عمر ابني الكبير اثنتا عشرة سنة ولكنه مصاب بماهة منذ ولادته أما أولادي الخمسة الباقون فضايف صفر الوجوه وعلي أن آخذهم للطبيب كثيراً واحدى ابنتي عوراء . لقد حاولت ان أتعد عن زوجي قدر المستطاع منذ ولادة ابني الأصغر ولكن ذلك يؤدي الى ما لا تحمد عقباه في سلام البيت ومنازعة » . وهذان المثالان نقلتهما عن مجلة هاربرز الاميركية . وقد أتمت الدكتور ادلفوس ثقف من أطباء مدينة نيويورك ان آخر المواليد في الأسر الكبيرة يكونون أشرف المواليد بنية وأكثرهم تعرضاً للإصابة بالنسل . وعنده ان الام تكون قد أجهضت صحتها في الولادات الأولى فتورث ولدها الأخير — أو أولادها — ارثاً فيسيولوجياً ضعيفاً لا يمكنهم من مقاومة الآفات الصحية . أضف الى ذلك ان ازدياد الاولاد يظل لسبب كل منهم من دخل رب الامرة . فتضطر الأسرة ان تسكن في اجاء قدرة مزدحمة لا تدخل الشمس بيوتها وان نكتفي بالطعام الرخيص وبالكساء الذي لا يقي البرد . ومن رأي الرئيس هوفر ان كل طفل أميركي له الحق في ان يتلقى من والديه

جسماً سليماً وعقلاً سليماً وإن بولد في وسط صحي تتوافر فيه أسباب العناية . ويضيف إلى ذلك أحد رجال الكنيسة في أميركا « أن الأسرة الكبيرة في الطبقات الفقيرة ليست من إرادة الله ولكم من خرق الاجتهاد » . ويقولون الحاخام سنيف ويزاكر ورجال الدين اليهودي في أميركا : « أن الموقف الديني إزاء الحياة لا يقضي بالكثير النسل إذا لم يكن في وسع الوالدين أن يسطروا كل ولد من العناية الصحية والتهدية ما يجعل للحياة قيمة في عيده » .

إذاً تعدد النسل يفيد الأمم ، لأنه يمكنها من أن تحتفظ بصحتها وفازتها ، وهذا يمكنها من العناية الدقيقة المستمرة والنصب الدائم برءوسها وأولادها والقيام على تربيتهم وتهديتهم بما يقتضيه ذلك من العناية الدقيقة المستمرة والنصب الدائم برءوسها وأولادها ، سحياً واجتماعياً ، أما صحياً فلأن الطفل الذي يولد من أم قوية ليس كطفل الذي تدهم أمه أمهاتها آلام الحمل والطلق والولادة . وإياه اجتماعياً تتوافر وسائل الغذاء والكساء والتعليم والتهدية

وهو كذلك يفيد الاجتهاد إذ يستطيع المصاب بمرض ورأى أن بكفي ميوله في نطاق الزواج الشرعي من غير أن يكون سبباً في ولادة أولاد مشوهين أو مصابين بأمراض يقولون قول المرعي هذا جاءه أبي علي وما جئيت على أحد

وهو يفيد الاجتهاد من ناحية أخرى هي الناحية السياسية فيساعد على منع الحروب بين الأمم الكبيرة الولد التي تطلب التوسع لتجد لكانها ميداناً يعملون فيه ويرزقون منه وهذا التوسع يؤدي في الغالب إلى اصطدام المصالح الدولية ويفضي إلى الحرب أو يهدد بوقوعها . وقد قال الواحظ الأميركي الشهير الدكتور فريدك « لا نستطيع أن نصبر تحتك نار ونام خالي البال إذ سمحت لسكان الأرض أن يضاعفوا كل ستين سنة »

أما نفاذ هذه الحركة فيرون رأي أصحابها في الضرور الصحية الكبيرة التي تنجم عن كثرة الولادة ، ولكنهم يرون « ضبط النفس » لا « تعدد النسل » خير سبيل لمعالجة الحال . على أن هذا ، في رأي الفريق الأول متعذر ، حتى ولو اتفق الزوجان على تحقيقه لأن العلم يكشف حتى الآن عن وقت معين لا يحدث فيه الحمل إلا في أثناء الحمل . فإذا شاء الزوجان أن لا يلد لها ولد إلا مرة كل ثلاث سنوات أيقفل أن يكون « ضبط النفس » حينئذ وسيلة لمنع هذه الضرور ويرى طبيب من مقام الدكتور وليم إلن يوزي رئيس الجمعية الطبية الأميركية أن محاولة تقليل عدد الأولاد « ضبط النفس » بمرض السعادة الزوجية للاصطدام على صخرة ناشزة الأنياب . وبما يقال في نقد هذه الحركة أن وسائل تعدد النسل تؤدي إلى إفساد النعم . ولكن الأطباء الذين بحثوا هذا الموضوع بحثاً استقرائياً يؤكدون أن استعمال الوسائل التي أقرها الأطباء لا تحدث شيئاً من الأضرار المشار إليها . إلا أن هذا الرأي الأخير مختلف فيه بوجه عام

ويترض فريق آخر من النقاد بقولهم أن شيوع وسائلها يكون مقدمة لفساد الآداب الجنسية وأعمالها. ولكن الدكتور بيوزي يرى أن الحالة الحاضرة أبعث على مزيد الآداب الجنسية لأنه يعتقد أن الجهل بوسائل تحديد النسل يفضي إلى كثير من الاضطرابات العائلية. نيبحت الرجال عن طريقة غير مشروعة لا كفاء ميولهم

على أن أقوى حجج المقاومين هي أثر شيوع هذه التعليم في الشبان والشابات. وهذه الحجج تمنع طائفة كبيرة من المتعلمين عن تأييد هذه الحركة أن لم نقل أنها تحملهم على مقاومتها. فيرد انصارها عليهم بقولهم أن علماء السيكولوجيا قد أثبتوا أن التواهي لا تعمي حتى الفضية والآداب. ويجب أن نبحث عن طريقة أخرى كالتربية الصالحة نعلم بها الأحداث الاعتصام بالفضيلة الجنسية غير التهي والتع. أضف إلى ذلك أن دعاة هذه الحركة يريدون أن يشجعوا الشبان والشابات على الزواج المبكر بإزالة أكبر موانع وهو الخوف من كثرة الأولاد التي تفض المرأة وترهق جيب الرجل. يرون أن الزواج المبكر أفضل الطرق لمحاربة هذه الضرور الاجتماعية

أما دعاة هذه الحركة فقد نالوا من المقاومة والاضطهاد ما ينتظر نكل حركة تنافس اغراضها ما تواضع عليه الناس قرونًا متوالية وأحطوه في نفوسهم وعقائدهم في المحل الاقدس. وأشهر هؤلاء ريتشارد كارليل (١٨٣٠) وفرانسيس بيلابس (١٨٣١) وروبرت وابل (١٨٣٢) والدكتور فونتن وجينهم من المؤلفين الذين غوا بوضع كتب في الموضوع من وجوهه الفسيولوجية والاجتماعية والفلسفية. وفي سنة ١٨٥٤ نشر الدكتور جورج درسدل كتاباً بعنوانه أصول العلم الاجتماعي بسط فيه المثوسية (نسبة إلى الاب ملثوس) الجديدة ثم انشأ بالاشتراك مع اخيه وحنة بزانت رائدة الفلسفة التيوصوفية عصبة لبث هذه التعليم. وفي سنة ١٨٧٦ قبض البوليس على بائع كتب لبيع نسخاً من كتاب الدكتور فونتن المدعو تار الفلسفة. فأعاد الدكتور برادلو وحنة بزانت نشر الكتاب وتقديمه للمحاكمة سنة ١٨٧٧ بحكم المحلفون عليهم على الرغم من بيل القاضي للاخذ بأدلتهم فكانت هذه الحادثة وسيلة لإداعة التعليم المثوسية الجديدة. ومن ثم أخذت «العصبة المثوسية الجديدة» تقوى وتمتد آثار دعوتها إلى أنحاء الكرة الأرضية وأنشئت لذلك جريدتان في إنجلترا. وأسس فرع للعصبة في مختلف البلدان. وقد عقد اتحاد هذه الفروع مؤتمرات دولية أولها في باريس سنة ١٩٠٠ ثم في لياج سنة ١٩٠٥ ثم في الهامي سنة ١٩١٠ ثم في درسدن سنة ١٩١١ ثم في لندن سنة ١٩٢٢ ثم في نيويورك سنة ١٩٢٥. أما تاريخ هذه الحركة في أميركا فيختلف قليلاً عن تاريخها في إنجلترا لأن الأميركيين كانوا أشد وطأة في مقاومتها وقد سنوا لذلك قانوناً يفضي على كل من يرسل رسالة بالبريد تحتوي على وصف وسائل تحديد النسل بمرامة ألف جنيه وسجن خمس سنين. وأشهر النقائمت بهذا العمل في أميركا السيدة مرغريت ساينجر التي استنبطت لفظة «تحديد النسل» لوصف اغراض الحركة سنة ١٩١٤